التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي : الواقع الحالي والإستراتيجية المطلوبة (*)

أ.د. عيسى حمد الفارسي (**)

مقدمـــــة

تعد سياسية التنويع الاقتصادي إحدى السياسات الهامة في عملية التنمية الاقتصادية ، كما تمثل أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي الذي يعتمد على مورد اقتصادي ناضب تتأثر أسعاره وصادراته بالتطورات في أسواق النفط العالمية.

وعلى الرغم من مرور أكثر من أربعة عقود على وضع الخطط والبرامج الاقتصادية التي هدفت إلى التنويع الاقتصادي ، إلا أن النفط لا يزال المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي ، وبالتالي المسيطر على هيكل الصادرات والناتج المحلي الإجمالي .

وتهدف هذه الورقة إلى توضح سياسة التنويع الاقتصادي ومؤشراته المختلفة والتحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي في سبيل نجاح سياسة تنويع القاعدة الاقتصادية.

ولقياس مدى نجاح سياسة التنويع في الاقتصاد الليبي عمدت الدراسة إلى استقصاء بعض المؤشرات الاقتصادية كمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي ، ونسبة مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات ، وكذلك مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة .

وبناء على ذلك تم تقسيم هذه الورقة إلى المحاور التالية :

أولاً: مفهوم وأهمية التنويع الاقتصادي

ثانياً: واقع التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي

1) الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي.
2) مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات.
3) مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيـــرادات .

(*) ورقة مطورة من ورقة قدمت إلى المؤتمر الاقتصادي الليبي الأول ، الاقتصاد الليبي : الواقع القائم والأفاق المستقبلية ، مؤسسة الولاء للوطن ، جامعة بنغازي 24- 26 مارس 2012 ، بنغازي - ليبيا.

(**) أستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية ، كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي ، بنغـــــــــــازي – ليبيـــا.

ثالثاً : متطلبات التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي

1) سياســـــــة الخصخصـــــــة.

2) الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

رابعاً : القطاعات الاقتصادية المؤهلة لعملية التنويع الاقتصادي

1) الصناعات البترولية والغـاز.

2) الصناعات البتروكياويـــــة.

3) القطاع السياحـــــــــــــي.

4) صناعة المنسوجـــــــــات.

5) الصناعات الغذائية والدوائية.

خامساً: إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي

1) تكوين قوة العمل الماهـــرة.

2) سياسة الخصخصـــــــــة.

3) إيجاد القاعدة الاقتصاديـــة.

4) القاعدة العلمية والتكنولوجية.

5) تنمية الصادرات الليبيـــــة.

سادساً: النتائج والتوصيات

1) النتائـــــــــج.

2) التوصيـــــات.

أولاً: مفهوم وأهمية التنويع الاقتصادي

يقصد بالتنويع الاقتصادي بأنه عملية تنموية لتنويع القاعدة الإنتاجية أو بعبارة أخرى تستهدف زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وفي الإيرادات العامة وتقليص دور الدولة وفسح المجال أمام القطاع الخاص لممارسة دوره في النشاطات الاقتصادية.

وبالتالي فإن عملية التنويع الاقتصادي تعني تخفيض الاعتماد على القطاع النفطي وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي ، وصادرات غير نفطية ومصادر أخرى لإيرادات , الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام , تعزيز دور القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية [1] .

ويشمل نطاق التنويع الاقتصادي العوامل التالية [2] :

1) تطوير البنية التحتية المادية والاجتماعية لتكون بمثابة قاعدة ضرورية لنمو اقتصاد غير نفطي.

2) تنمية الصناعات التي تعتمد على كثافة رأس المال خاصة ذات الصلة بالنفط وغيرها من الصناعات التحويلية.

3) تطوير القطاعات الاقتصادية كالزراعة والتجارة وأعمال البنوك والسياحة.

4) تقليص الدور المباشر الذي يقوم به القطاع العام كعامل مؤشر على النمو الاقتصادي.

وتهدف عملية التنويع الاقتصادي إلى تحقيق الآتي [3] :

- توسيع فرص وآفاق الاستثمار المحلي، وكذلك الأجنبي المباشر، وزيادة الشركاء التجاريين والأسواق الدولية.
- تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- تنويع العوائد وزيادة القيمة المضافة في القطاعات الاقتصادية، ومن ثم تسريع وتيرة النمو الاقتصـــــادي.
- توفير فرص العمل للعمالة المحلية.
- إيجاد الصناعات التصديرية التي تسهم في تقوية الروابط الأمامية والخلفيـــــة للصناعـــــات القائمـــة.

ثانياً: واقع التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي

يتألف الاقتصاد الليبي من ثلاثة قطاعات رئيسية تشكل فيما بينها الإطار العام لهيكلية الاقتصاد ، ويتمحور حول طاقاتها إعداد الخطط الاقتصادية والاجتماعية، وهذه القطاعات هي :

- القطاع النفطـــــي.
- القطاع العـــــام.
- القطاع الخارجـــي.

وتتطلب عملية قياس التنويع الاقتصادي التعرف على بعض المؤشرات كمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، ومساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات، ومساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات.

1- الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي:

يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات لقياس درجة التنويع الاقتصادي، فكلما زادت مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي كلما ارتفعت درجة التنويع الاقتصادي.

ويمكن التعرف على هذا المؤشر من خلال تحليل البيانات الواردة بالجدول رقم (1) الذي يبين هيكل الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1980 – 2009.

أ- **قطاع النفـــط :**

لقد لعب القطاع النفطي الدور الهام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال المراحل الأولى من التخطيط التنموي بما وفره من عوائد ضخمة انعكس أثرها على تدفق الاتفاق العام نحو إنشاء البنية التحتية ، وتشجيع نمو القطاعات غير النفطية ، لكن هذا الأثر التنموي لدور القطاع النفطي قد أخذ في التضاؤل إثر اتجاه الدولة إلى التركيز على هدف توسيع عملية التنويع الاقتصادي بداية من الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973-1975 ،

وانتهـــــاء بخطـــــة التحـــــول الاقتصـــــادي والاجتمـــــاعي 1981-1985 [4] ، الأمـر الـذي انعكـس أثـره علـى زيـادة مشـاركة القطـاع العـام وتراجـع مسـاهمة القطـاع الخـاص في عملية التنمية الاقتصادية.

وتشير دراسة توزيع الناتج المحلي الإجمالي بشكل واضح إلى هيمنة قطاع النفط على مختلف الأنشطة الاقتصادية فناتج هذا القطاع قد تراجع من 6525.7 مليون دينار عام 1980 ، إلى 3243.8 مليون دينار وعام 1990، ثم ارتفع إلى 6661.0 مليون دينار عام 2000 ، وأخيراً ارتفع إلى 47087.1 مليون دينار عام 2009 ، وعلى الرغم من هذا التطور إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت من 61.0% عام 1980 إلى 39.3 % عام 1990 ، ثم تراجعت إلى 37.8 % عام 2000 ، وأخيراً ارتفعت إلى 54.6% عام 2009، الجدول رقم (1) , وبالرغم من هذا الانخفاض لايزال القطاع النفطي يساهم بالنصيب الأوفر في الناتج المحلي الإجمالي , الانخفاض الملحوظ لم يكن بسبب نمو نشاطات إنتاجية أخرى بقدر ما كان ناتجاً عن انخفاض أسعار، وكميات الإنتاج منه في بعض السنوات.

ب- **قطاع الصناعة :**

تعتبـــر الصـــناعة الخيـــار الاســـتراتيجي للتنميـــة الاقتصـــادية فـــي الاقتصـــاد الليبـــي ، وذلـــك مـــن منطلـــق عـــدم ملاءمـــة الظـــروف البيئيـــة والاقتصـــادية فـــي الوقـــت الـــراهن لأن تصـــبح ليبيـــا مـــثلاً دولـــة زراعيـــة أو ســـياحية أو دولـــة خـــدمات بالدرجـــة الأولـــى . وبهذا فإن تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والاستقرار الاقتصادي يتطلب تبني الصناعة خياراً استراتيجياً لا بديل عنه.حيث يمكن لهذا القطاع أن يساهم في تنمية وتطوير القطاعات والأنشطة الاقتصـــادية كالزراعـــة وغيرهـــا، وذلـــك باســـتخدام مخرجـــات القطاعـــات الأخـــرى كمـــدخلات فـــي عمليـــة الإنتـــاج الصـــناعي، إضـــافة إلـــى الـــدور الـــذي يلعبـــه في تنشيط قطاع التجارة والخدمات ، وتوفير فرص عمل جديدة ، فضلاً عن تلبية احتياجات السوق المحلية والتوجه نحو التصدير.

ويتضـــح مـــن الجـــدول رقـــم (1) بـــان القيمـــة المضـــافة فـــي الصـــناعات التحويليـــة قد ارتفعت من 210.4 مليون دينار في عام 1980 ، إلي 457.6 مليون دينار عام 1990 ، ثم إلى 972.9 مليون دينار عام 2000 ، وأخيرا إلى 5447.6 مليون دينار عام 2009 ، أي أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت من 2% عام 1980 إلى 5.6%

عام 1990، ثم تراجعت إلى 5.5% عام 2000 ، وأخيراً ارتفعت إلى 6.3% عام 2009 ، وبالرغم من هذا التطور إلا أنه لم يصل بعد إلى القوة المحركة للاقتصاد كما لم تصل هذه الصناعات إلى درجة من التقنية والجودة تمكنها من المنافسة في السوق الدولية باستثناء بعض السلع وخاصة في الصناعات البتروكيماوية.

ج- قطاع الزراعة :

يواجه القطاع الزراعي في ليبيا عدداً من المعوقات تتمثل أهمها في قلة الموارد المائية وندرة الأراضي الصالحة للزراعة ، فالأراضي التي يمكن استصلاحها لا تزيد عن 1% . كما أن الموارد المائية محدودة على الرغم من بعض التطور الذي حققه النهر الصناعي من توفير كميات من المياه للأغراض المنزلية والزراعية والصناعية.

لذا فإن نمو القطاع الزراعي مرتبط بالتغلب على هذه التحديات بصورة أساسية , حيث يتبين من الجدول رقم (1) أن القيمة المضافة في القطاع الزراعة قد ازدادت 236.4 مليون دينار عام 1980 ، إلي 482.9 مليون دينار عام 1990 ، ثم إلي 1439.7 مليون دينار عام 2000 ، وأخيرا إلي 2382.7 مليون دينار عام 2009 ، أي انه لا يساهم إلا بنسبة ضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت 2.2% عام 1980، ارتفعت إلى 5.9% عام 1990، ثم إلى 8.2% عام 2000 ، وأخيراً تراجعت إلى 2.8 % عام 2009 ، الجدول رقم (1).

ويتمثل الخيار الاستراتيجي فيما يتعلق بتنمية هذا القطاع حتي يُسهم في عملية التنويع الاقتصادي في إنتاج المحاصيل التي لا تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه بسبب طبيعتها مثل التمور والزيتون وبعض الخضروات ، مع تكثيف الاعتماد على البحوث العلمية والتطوير المستمر لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال الزراعة ، وخاصة تلك التي من شأنها المحافظة على الموارد المائية أو لاكتشاف مزيد من المحاصيل التي تتلائم والبيئة الليبية.

كذلك يعتبر التوسع في الصناعات الغذائية أحد متطلبات التنمية الزراعية ، وبالتالي ينبغي تشجيع الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية للدخول إلى هذه المجالات تركيزاً على المحاصيل التي يمكن أن تتمتع فيها ليبيا بميزة نسبية.

جدول رقم (1)

هيكل الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1980 -2009

(مليون دينار بالأسعار الجارية)

السنة	قطاع النفط	%	قطاع الصناعات التحويلية	%	قطاع الزراعة	%	قطاع البناء والتشييد	%	قطاع الخدمات	%	الناتج المحلي الإجمالي	%
1980	6525.7	61.8	210.4	2.0	236.4	2.2	1102.3	10.4	2479.0	23.5	10553.8	100.0
1985	3500.4	44.6	421.7	5.3	342.2	4.4	677.4	8.6	2910.4	37.1	7852.1	100.0
1990	3243.8	39.3	457.6	5.6	482.9	5.9	457.8	5.6	3604.8	43.7	8246.9	100.0
1995	3380.0	31.7	743.1	7.0	933.4	8.7	477.9	4.5	5137.9	48.1	10672.3	100.0
2000	6661.0	37.8	972.9	5.5	1439.7	8.2	1087.1	6.2	7459.5	42.3	17620.0	100.0
2005	44041.7	66.1	3124.8	4.7	1447.5	2.2	2683.5	4.0	15321.1	23.0	66618.6	100.0
2006	53867.8	68.2	3602.6	4.6	1643.1	2.1	3129.3	3.9	16787.1	21.2	79029.9	100.0
2007	62282.6	67.2	4032.1	4.3	1905.3	2.1	4198.4	4.5	20275.2	21.9	92693.6	100.0
2008	81149.8	69.6	4888.8	4.2	2247.9	2.0	5994.5	5.1	22358.6	19.1	116639.6	100.0
2009	47087.1	54.6	5447.6	6.3	2382.7	2.8	7577.5	8.8	23794.0	27.5	86288.9	100.0

المصدر:

1- مجلس التخطيط العام ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962- 2000 ، ديسمبر 2001.

2- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 49 ، الربع الرابع ، 2009.

3- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 50، الربع الأول ، 2010.

د- قطاع المصارف :

لعب القطاع المصرفي دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية في ليبيا ؛ بما وفره من التمويل والتسهيلات لمختلف الأنشطة الاقتصادية ، وذلك من خلال ممارسة المصارف لأنشطتها الرئيسة المتمثلة في منح الائتمان، وفتح الاعتمادات ، وبيع العملات الأجنبية وشرائها وخصم الأوراق المالية وغيرها.

وتوضح الإحصاءات الواردة في الجدول رقم (2) الزيادات المستمرة في رأس مال المصارف التجارية واحتياطاتها من 728.5 مليون دينار عام 1999 ، إلى 793.9 مليون دينار عام 2003 ، وأخيراً إلى 3643.7 مليون دينار عام 2009 ، أي بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط 19.9% خلال الفترة 1999- 2009 . وقد وصلت نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى مجموع الودائع 10.2 % عام 1999 ، تراجعت إلى 8.7% عام 2003 ، ثم إلى 7.5 % عام 2009 .

كذلك نمت أصول المصارف التجارية من 10123.1 مليون دينار عام 1999، إلى 13639 مليون دينار عام 2003 ، ثم إلى 58767.8 مليون دينار عام 2009 ، أي بمعدل نمو بلغ 20.2 % خلال الفترة المشار إليها.

كما تطورت الودائع المصرفية من 7117.8 مليون دينار عام 1999، إلى 9182.4 مليون دينار عام 2003 ، ثم إلى 48673.0 مليون دينار عام 2009 ، أي بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط 22.4% خلال الفترة 1999-2009 ، الجدول رقم (2).

وقد كان توسع المصارف التجارية في تمويل الأنشطة الاقتصادية من أهم المؤشرات الإيجابية لأداء القطاع المصرفي في ليبيا ، حيث زاد حجم الائتمان المصرفي الممنوح من المصارف التجارية من 5203.6 مليون دينار عام 1999، إلى 6775.1 مليون دينار عام 2003 ، وأخيراً إلى 11812.7 مليون دينار عام 2009 ، أي بمعدل نمو وصل إلى 8.9% خلال الفترة المشار إليها .

وتعكس تلك المؤشرات قدرة القطاع المصرفي على ضخ السيولة اللازمة للقطاعات الاقتصادية ، وإنعاش الحركة الاقتصادية في ليبيا بما قد يساهم إيجابياً في عملية التنويع الاقتصادي.

جدول رقم (2)

التطورات المصرفية للمصارف التجارية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1999-2009

(مليون دينار)

السنة	رأس المال والاحتياطيات	%	مجموع الودائع	%	إجمالي الأصول	%	حجم الائتمان	%
1999	728.5	—	7117.8	—	10123.1	—	5203.6	—
2000	564.1	22.5 -	7434.1	4.4	10855.3	7.2	5584.0	7.3
2001	730.0	29.4	8051.8	8.3	11729.7	8.1	6057.6	8.4
2002	764.7	4.8	8335.6	3.5	12489.1	6.5	6357.8	4.9
2003	793.9	3.8	9182.4	10.2	13639.0	9.2	6775.1	6.6
2004	806.8	1.6	10908.8	18.8	15407.5	12.9	6510.3	3.9 -
2005	1047.1	29.8	13782.5	26.3	18554.9	20.4	6166.6	5.2 -
2006	1200.9	14.7	17359.1	25.9	22974.0	23.8	7067.2	14.6
2007	1661.4	38.3	24767.0	42.7	31176.1	35.7	8191.3	15.9
2008	2183.4	31.4	41531.0	67.1	50315.7	61.4	10544.9	28.7
2009	3643.7	66.9	48673.0	17.2	58767.8	16.8	11812.7	12.0

المصدر:

1- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 41 ، الربع الثالث ، 2001.

2- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 49 ، الربع الثالث ، 2009.

3- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 50 ، الربع الأول ، 2010.

4- مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي الواحد والخمسون ، السنة المالية ، 2007.

5- مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي الثاني والخمسون ، السنة المالية ، 2008.

2 - مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات :

قامت الدولة بوضع السياسات التي ترمي إلى تنويع هيكل الصادرات ، وبالرغم من ذلك ظلت مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات مرتفعة مثلت 98% في عام 2009.

يلاحظ من الجدول رقم (3) الذي يبين تطور الصادرات النفطية وغير النفطية ومساهمتهما في إجمالي الصادرات خلال الفترة 1980-2009 ، أن قيمة الصادرات النفطية قد تراجعت من 6474.5 مليون دينار عام 1980، إلى 3502.8 مليون دينار عام 1990، ثم ارتفعت إلى 4769.5 مليون دينار عام 2000، وأخيراً ارتفعت إلى 33353.3 مليون دينار عام 2009 ، كما أن الأهمية النسبية للصادرات النفطية مازالت مرتفعة بلغت 99.8 عام 1980 ، تراجعت إلى 93.5% عام 1990، ثم إلى 91.3% عام 2000، وأخيرا ارتفعت إلى 98.05 عام 2009 ، وهذا يعني بأن مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات لم تنخفض في المتوسط عن 90 % طيلة فترة الدراسة .

جـــدول رقم (3)
الصادرات النفطية وغير النفطية ومساهمتها في إجمالي الصادرات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980-2009
(مليون دينار)

السنة	الصادرات النفطية	%	الصادرات غير النفطية	%	إجمالي الصادرات	%
1980	6474.5	99.8	11.9	0.2	6486.4	100.0
1985	3540.9	97.1	104.7	2.9	3645.6	100.0
1990	3502.8	93.5	242.1	6.5	3744.9	100.0
1995	2864.5	88.9	357.6	11.1	3222.1	100.0
2000	4769.5	91.3	452.0	8.7	5221.5	100.0
2005	30312.2	97.3	835.8	2.7	31148.0	100.0
2006	34891.2	96.0	1445.1	4.0	36336.3	100.0
2007	39589.1	96.6	1383.0	3.4	40972.1	100.0
2008	52946.8	96.7	1785.6	3.3	54732.1	100.0
2009	33353.3	98.0	717.6	2.0	34070.9	100.0

المصدر:

1- مجلس التخطيط العام ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962 – 2000 ، ديسمبر 2001.

2- الهيئة العامة للمعلومات ، الكتاب الإحصائي ، 2009.

وعند استعراض هيكل الصادرات الليبية حسب أقسام السلع كما هو مبين الجدول رقم (4) يتضح بأن الصادرات من المواد الكيماوية تحتل المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في مجمل الصادرات غير النفطية ، فقد بلغت مساهمتها 3.7% عامي 1990 و2000 ، ثم تراجعت إلى 1.6% عام 2009 ، أي بمتوسط سنوي بلغ 2.7 % خلال الفترة 2000- 2009 ، مما يعني بأن الصادرات النفطية مازالت تهيمن على مجمل الصادرات الليبية طيلة فترة الدراسة.

جدول رقم (4) هيكل الصادرات حسب اقسام السلع في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980 – 2009

أقسام السلع	1980		1985		1990		1995		2000	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مواد غذائية وحيوانات حية	0	–	0	–	13.3	0.3	12.2	0.4	6.0	0.1
مشروبات وتبغ	0	–	0	–	0.614	0.07	0.014	–	0	–
مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود	0	–	0	–	20.5	0.5	10.1	0.3	1.588	0.03
مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها	6486.4	100.0	3592.2	98.5	3534.7	94.4	2965.9	92.1	4992.2	95.6
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	0	–	0	–	0.101	–	0	–	0	–
مواد كيماوية	0	–	53.4	1.5	141.6	3.7	134.8	4.2	190.7	3.7
مصنوعات صنفت في الغالب حسب المواد المصنوعة منها	0	–	0	–	30.3	0.8	84.5	2.6	30.6	0.6
آلات ومعدات نقل	0	–	0	–	1.112	0.02	4.568	0.1	0	–
مصنوعات مختلفة	0	–	0	–	2.701	0.07	9.976	0.3	0.379	0.007
سلع وصفقات غير مصنفة على أساس النوع	0	–	0	–	0.012	0.2	0	–	0	–
المجموع	6486.4	100.0	3645.6	100.0	3744.9	100.0	3222.1	100.0	5221.5	100.0

تابع الجدول رقم (4) هيكل الصادرات حسب أقسام السلع في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980 – 2009
(القيمة مليون دينار)

أقسام السلع	2005		2006		2007		2008		2009	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مواد غذائية وحيوانات حية	2.3	0.007	0.991	0.002	0.104	0.001	1.282	0.002	1.437	0.004
مشروبات وتبغ	0	–	0	–	0	–	0	–	0.533	0.002
مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود	3.477	0.01	2.520	0.006	1.391	0.003	11.832	0.02	1.150	0.003
مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها	30312.2	97.3	34891.2	96.0	39589.1	96.6	32946.8	96.7	33353.3	97.8
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	0	–	1.236	0.003	0.657	–	0.128	–	0.024	0.0
مواد كيماوية	825.3	2.6	1223.8	3.4	1173.3	2.9	1352.9	2.5	562.2	1.6
مصنوعات صنفت في الغالب حسب المواد المصنوعة منها	2.338	0.007	215.3	0.6	198.3	0.5	418.9	0.7	151.9	0.4
آلات ومعدات نقل	2.465	0.007	0.327	0.001	0.118	0.001	0.063	0.0	0.251	0.007
مصنوعات مختلفة	0.031	–	0.730	0.002	9.044	0.02	0.379	0.007	0.085	0.0
سلع وصفقات غير مصنفة على أساس النوع	0	–	0	–	0	–	0	–	0	–
المجموع	31148.1	100.0	36336.1	100.0	40972.2	100.0	54732.3	100.0	34070.9	100.0

المصدر:

1- الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات ، قطاع الإحصاء والتعداد ، السلسلة الزمنية للإحصاءات التجارة الخارجية خلال السنوات 1954- 2003 ، بدون سنة نشر.

2- مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي التاسع والأربعون ، السنة المالية ، 2005.

3- مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي الثاني والخمسون ، السنة المالية ، 2008.

4- الهيئة العامة للمعلومات ، الكتاب الإحصائي ، 2009.

5- مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات :

6- يبين الجدول (5) الإيرادات النفطية وغير النفطية ومساهمتها في إجمالي الإيرادات خلال الفترة 1980 – 2009.

7- ويتضح بأن قيمة الإيرادات النفطية قد ارتفعت من 565.0 مليون دينار عام 1980، إلى 1600.0 مليون دينار عام 1990، ثم إلى 2459.2 مليون دينار عام 2000 ، وأخيراً إلى 35347.0 مليون دينار عام 2009 ، أي أن مساهمتها في إجمالي الإيرادات قد تراجعت من 100 % عام 1980 ، إلى 56 % عام 1990 ، ثم إلى 53 % عام 2000 ، وأخيراً ارتفعت إلى 79.7% 2009 . وتجدر الإشارة إلى أن مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات لم ينخفض عن 90% في المتوسط خلال الفترة 2005 - 2009 .

8- وهذا يعني أن هذه الإيرادات مازالت تمثل المورد الرئيسي للاقتصاد الليبي والمحرك الأهم في عملية التنمية الاقتصادية ، الأمر الذي يُعرض الاقتصاد وبرامجه التنموية لمخاطر تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية .

9- ويستدعى ذلك وضع السياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى توسيع قاعدة الاقتصاد لتنمية مصادر الدخل وتنويعها , الوصول إلى هيكلية اقتصادية متوازنة ، وذلك بالتعرف على القطاعات التي يتمتع فيها الاقتصاد بميزة نسبية ، والعمل على استغلالها الاستغلال الأمثل وتهيئة البيئة المناسبة لذلك .

ثالثاً: متطلبات التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي

1- سياسة الخصخصة :

جاء في الإطار الكلي لخطة التنمية 2001-2005 إشارة إلى عملية الخصخصة من خلال تبنيها للهدف الاستراتيجي الذي يتعلق بسياسة فتح المجال أمام القطاع الخاص لممارسة نشاطه الاقتصادي وعدم ممارسة الدولة لأي نشاط يمكن للقطاع الخاص القيام بـــــه .

بدأت بوادر التوجه نحو عملية الخصخصة في عام 1985، وتعززت بإصدار القانون رقم (9) ولائحته التنفيذية في عام 1994 التي عكست بشكل مباشر توجهات الدولة نحو الخصخصة، وذلك بالاعتماد على الأسس والأساليب الكفيلة لزيادة حصة القطاع الخاص وتوسيع مساهمته ، في الاقتصاد الوطني .

وعند تقييم هذه التجربة يلاحظ وجود قيود تحد من القابلية للعرض والتقييم والتحليل، وأهم هذه القيود ما يلي [5] :

- نقص البيانات المتوفرة عن القطاعات الاقتصادية المختلفة , خاصة ما يتعلق بالإنتاج والربحية.

- غياب التطبيق المنتظم والمستمر لتجربة الخصخصة ، تفاوت هذا التطبيق بين القطاعات المختلفة ، بالإضافة إلى أنها مازالت في طور التطبيق في بعض القطاعات الاقتصادية.

- غياب التصور الواضح لمستقبل الخصخصة، بشكل متفق عليه.

ويلاحظ أيضاً على تجربة الخصخصة في ليبيا أن التطبيق لم يواكب القرارات المتخذة في هذا الشأن ، ويرجع ذلك إلى ارتباط عملية الخصخصة ببعض المخاوف المتعلقة بمستقبل العمالة ، وارتفاع أسعار السلع والخدمات ، ولعل الرغبة في حصر كل المنافع من وراء تطبيق الخصخصة لتحقيق مساهمة أكبر للقطاع الخاص ، وخفض العجز في ميزانية الدولة هو السبب المباشر وراء هذا التباطؤ في التنفيذ .

ولنجاح عملية الخصخصة سواء من حيث إنجازها في وقت زمني معين أو من خلال إيجاد آلية لتنفيذها، يجب الأخذ في الاعتبار بما يأتي :

- تمثيل القطاع الخاص في اى لجان لدراسة موضوع الخصخصة وتنفيذها .

- إجراء إصلاحات مالية جوهرية ، وتفعيل دور السوق المالي ، وهي أعمال موازية تتطلبها عملية الخصخصة .

- العمل على تشجيع الشركات المساهمة لما يربط هذا النوع من تنظيم جيد وحسن استخدام الموارد الاقتصادية، بالإضافة إلى ما يتسم به هذا النمط من الشركات من جذب استثمارات صغار المستثمرين .

- إجراء تقييم دقيق للمشروعات المراد خصخصتها من حيث أوضاعها المالية، وينبغي الاستعانة ببيوت الخبرة المحاسبية والاقتصادية والقانونية في هذا المجال.

- الاستفادة من تجارب الدول النامية في مجال الخصخصة، وخصوصاً تلك التي تتشابه أوضاعها الاقتصادية مع الاقتصاد الليبي .

وبالرغم من المراحل التي قطعتها سياسة الخصخصة في ليبيا، إلا أنها مازالت بسيطة ولم تسهم في توسيع قاعدة التنويع الاقتصادي بسبب وجود بعض المعوقات المؤسسة والاقتصادية والاجتماعية .

وفي سياق الدور التصحيحي للدولة يأتي اصلاح القطاع العام ومن ثم تحسين اداء المؤسسات العامة ، الذي يتطلب تحديد مجالات عمل هذا القطاع وترك المجالات الأخرى للقطاع الخاص وفقا للمعايير الاتية (6) .

- تقليص عمل القطاع العام في الميادين التي يمكن يعمل فيها السوق أو التي يمكن أن تعمل بصورة جيدة .

- زيادة دور القطاع العام في المجالات التي لا يمكن الاعتماد فيها علي الأسواق وحدها مثل :

* الاستثمار في التعليم والصحة وتنظيم الاسرة والتخفيف من وطأة الفقر.

* الاستثمار فى نوعية أفضل من البيئة الاساسية والاجتماعية والمادية والتنظيمية والقانونية.

* تعبئة الموارد لتمويل الانفاق العام .

* وضع الخطط الإستراتيجية ، وإجراء التحليلات الموضوعية الأزمة للاقتصاد الوطني ، وتوفير الحوافز لتحقيق معدلات نمو عالية .

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة أداة مهمة لدعم سياسة التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ، وهذا ما أثبتته تجارب التنمية الاقتصادية في العديد من الدول النامية ودفعت هذه التجارب الناجحة لتكثيف الجهود لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الهادفة لخلق التنويع الاقتصادي وإلى التصدير لتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية، وتعظيم المنافع التنموية لهذه الاستثمارات من خلال الأسواق العالمية، وتبني أساليب أكثر تركيزاً واستهدافاً للمستثمر الأجنبي [7] .

فالاقتصاد الليبي يعاني من تدني حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إليه مقارنة ببعض الاقتصاديات النامية كما أن تدفقات هذه الاستثمارات تتسم بالتذبذب من سنة إلى أخرى، وأن هيكل هذه الاستثمارات لا يزال محصوراً في قطاعات محدودة كالنفط الذي يعتبر أكبر القطاعات جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة [8].

الجدول رقم (6) يبين توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة 2000-2007 ، فقد بلغت هذه الاستثمارات 5612 مليون دينار، وعددها 154 مشروعاً استثمارياً ، كما وصل حجم العمالة بهذه المشروعات 21595 عاملاً منهم 4092 عمالة أجنبية والباقي عمالة محلية ، أما فيما يتعلق بتوزيع هذه الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية فيمكن إراد الآتي :

- يأتي قطاع الصناعة في الترتيب الأول من حيث جذبه للاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ بلغت هذه الاستثمارات 2498 مليون دينار، أي ما نسبته 44% من إجمالي الاستثمارات المباشرة خلال الفترة 2000-2007 . كما وصلت عدد المشاريع بهذا القطاع 67 مشروعاً استثمارياً، استوعبت عمالة عددها 7269 عاملاً ، منهم 745 عمالة أجنبية والباقي عمالة محلية .

أما قطاع السياحة فيأتي في الترتيب الثاني ، فالاستثمارات الأجنبية الواردة إليه بلغت 1511 مليون دينار، أي ما نسبته 27% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة المشار اليها ، كما وصل عدد المشاريع الاستثمارية بهذا القطاع 46 مشروعاً وعدد العمالة 7221 عاملاً ، منهم 325 عمالة أجنبية والباقي عمالة محلية.

- يأتي قطاع الاستثمار العقاري في الترتيب الثالث من حيث جذبه للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فقد وصلت إلى 1092 مليون دينار، اي ما نسبته 19.5% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة المشار إليها ، في حين بلوغ عدد المشاريع الاستثمارية بهذا القطاع 3 مشاريع ، وحجم العمالة بها وصل إلى 3752 عاملاً، منهم 2312 عمالة أجنبية والباقي عمالة محلية .

مما سبق يتبين بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الاقتصادية لا تزال ضعيفة ، وتتركز معظمها في ثلاثة قطاعات وهي على التوالي الصناعة والسياحة وقطاع الاستثمار العقاري ، وهذه مسألة قد تتصل بالبيئة الاستثمارية المكبلة بأعباء التنظيمات الإدارية

والبيروقراطية ، فالخصخصة لم تحقق نجاحات ، ونوعية البنية التحتية غير مناسبة بما فيه الكفاية ، كما أن السوق المالي لا يزال يحتاج إلى الكثير من التطوير .

جدول رقم (6)

تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى بعض القطاعات الاقتصادية

خلال الفترة 2000-2007 (*) (مليون دينار)

القطاع	العدد	نسبة المساهمة	الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمليون دينار	عمالة محلية	عمال أجنبية	إجمالي العمالة
الصناعة	67	44	2498.611	6524	745	7269
الصحة	13	2.4	132.499	957	285	1242
السياحة	46	26.9	1511.010	6896	325	7221
الزراعة	2	1.0	5.375	91	34	125
الخدمات	23	6.6	371.806	1595	391	1986
العقاري	3	19.5	1092.903	1440	2312	3752
الإجمالي(**)	**154**	**100.0**	**5612.204**	**17503**	**4092**	**21595**

المصدر:

(*) ليست هناك بيانات بعد عام 2007 منشورة عن الجهات الرسمية .

(**) الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تشمل الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط لعدم توفر بيانات عنها من مصادر رسمية .

1- هيئة تشجيع الاستثمار ،التقرير السنوي ، سنوات مختلفة .

رابعاً: القطاعات الاقتصادية المؤهلة لعملية التنويع الاقتصادي

بالرغم من بعض التطورات التي تحققت في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها لم تصل بعد إلى تحقيق الحماية المطلوبة للاقتصاد الليبي من مخاطر التغيرات في أسعار النفط في السوق الدولية. ويرجع ذلك بصورة رئيسة إلى عدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وانتشار الفساد والبيروقراطية في مؤسسات القطاع العام ، بالإضافة إلى ضعف التوجه نحو الأنشطة التنموية وتنويع القاعدة الإنتاجية .

وتعتبر القطاعات التالية من أهم القطاعات التي تضمن الفرص الاستثمارية المتاحة والمؤهلة لتحقيق عملية التنويع الاقتصادي :

1- الصناعات البترولية والغاز :

على الرغم من تطور نمو مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-2009 ، إلا أن هذا النمو لم يصل بعد إلى مستوى الطموحات بالرغم من توفر الميزة النسبية لمنتجات هذا القطاع , الأمر الذي يتطلب ضرورة زيادة المنتجات البترولية وتنويعها والحرص على جودتها بما يفي باحتياجات السوق المحلية ، وتصدير الفائض للأسواق العالمية .

ونتوقع أن تشهد الفترة المقبلة مزيداً من التطورات في قطاع النفط والغاز الطبيعي ، خصوصاً بعد التوجهات التي قامت بها الدولة أخيرا لتشجيع المستثمرين المحليين والأجانب للاستثمار في هذين المجالين .

2- الصناعات البتروكيماوية :

تعد الصناعات البتروكيماوية أحد أهم الصناعات الليبية تطوراً وتأثيراً على أوجه الحياة الاقتصادية ، فعلى المواد التي تنتجها تلك الصناعات تقوم صناعات حيوية مثل صناعة المطاط الصناعي ، المنظفات ، اللدائن ، الألياف ، العقاقير والمواد اللاصقة ، الدهانات وغيرها من الصناعات التي تعتمد على المواد البتروكيماوية كمدخلات في العملية الإنتاجية .

فقد بدأت مشاريع البتروكيماويات في النمو خلال السنوات القليلة الماضية ، فعلى سبيل المثال تم إنشاء مجمع رأس لانوف للصناعات البتروكيماوية بطاقة إنتاجية تبلغ 1169 ألف/طن السنة ، ومصفاة الزاوية بطاقة 120 ألف برميل في اليوم ، ومصفاة طبرق بطاقة 20 ألف برميل في اليوم ، في حين بلغت الطاقة التكريرية لكل من مصفاة البريقة والسرير 10 ألف برميل في اليوم (9) . ومن الأهمية توجيه هذا الاهتمام في المرحلة المقبلة للتوسع في إنتاج المنتجات البتروكيماوية ، الأمر الذي سينعكس إيجابياً على القيمة المضافة التي ستولدها هذه الصناعات ، ومن ثم تعزيز عملية التنويع الاقتصادي .

3- القطـــاع السياحـــي :

تملك ليبيا الكثير من المقومات السياحية ومناطق الجذب السياحي، فلديها العديد من المميزات الطبيعية والثقافية والتراثية والأثرية والدينية ، بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها الدولة لتنمية القطاع السياحي من خلال إقامة البنية التحتية وغيرها من الخدمات اللازمة لممارسة الأنشطة السياحية .

وبالرغم من ذلك فإن هذا القطاع مازال دون القطاعات الأخرى، ويعزي ذلك إلى إنه لم يحظ بالاهتمام نفسه الذي حظيت به بقية القطاعات .

وتشير الإحصاءات إلى أن مجموع الاستثمارات التي تدفقت إلى هذا القطاع بلغت 94.9 مليون دينار خلال الفترة 1993-1999، اي ما نسبته 1% فقط من إجمالي الاستثمارات المخصصة للقطاعات الاقتصادية خلال تلك الفترة في حين بلغت القيمة المضافة المتولدة بهذا القطاع 17.6 مليون دينار عام 1993 ارتفعت إلى 19 مليون دينار عام 1995 ، ثم إلى 25.8 مليون دينار عام 1999 ، أي بمتوسط نمو بلغ 0.2% خلال الفترة 1993- 1994[10] .

إن المقومات الطبيعية والأثرية التي تتمتع بها ليبيا لا تقل عن الدول المجاورة، بل ربما تتخطاها في بعض جوانبها، غير أن خيار تطوير القطاع السياحي ينطوي على إجراءات وتغييرات اقتصادية واجتماعية لابد من حسمها إبتداءآ من البنية القائمة من فنادق

ونقـــل وشـــبكات اتصـــالات وأســـاليب التعامـــل المصـــرفي كلهـــا روادع ضـــد تنامي القطاع السياحي [11] .

وتعلق ليبيا آمالاً كبيرة في المرحلة المقبلة على الدور الذي يمكن أن يمارسه القطاع السياحي في عملية التنويع الاقتصادي ، وذلك من خلال وضع الخطط التي ترمي إلى الاهتمام بالمناطق السياحية وتطويرها .

ومن الأهداف بعيدة المدى التي يسعى القطاع السياحي إلى تحقيقها العمل على رفع مستوى مساهمته في التنمية الاقتصادية ، وبالتالي في عملية التنويع الاقتصادي ، وذلك عن طريق ما يلي[12]:

- توفير فرص عمل لإعداد كبيرة من السكان الليبيين .
- دعم الدخل القومي من العملات الأجنبية .
- تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي من خلال تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

4- صناعة المنسوجات :

بلغت واردات ليبيا ما قيمته 1316.2 مليون دولار أمريكي اي ما نسبته 32.1% من إجمالي الواردات لعام 2000 [13] . ويعد ذلك مؤشراً على كبر حجم الطلب المحلي على هذه المصنوعات ، خصوصاً وأن صناعة الملابس والمنسوجات الليبية لا تستطيع تلبية الطلب المحلي، إضافة إلى كونها تعتمد في الغالب على المواد الخام المستوردة ، والاتجاه العالمي للتوسع في استخدام الألياف التركيبية في صناعة النسيج يعطي لليبيا ميزة نسبية تتمثل في إمكانية استخدام صناعة البتروكيماوية لخلق صناعات للنسيج والأقمشة والملابس وغيرها من الصناعات النسيجية الأخرى التي تعتمد على الألياف التركيبية ، خصوصاً وأن ليبيا ليس لديها إمكانيات لزراعة القطن وإنتاج غيره من الألياف الطبيعية الأخرى المستخدمة في صناعة النسيج.

ويمكن القول بأن هناك إمكانية لقيام صناعات نسيجية متطورة في ليبيا اعتمادا على إمكانياتها في إنتاج الألياف التركيبية استغلالاً لميزاتها النسبية في صناعة البتروكيماويات ، وبالتالي تعزيز مساهمة هذه الصناعة في عملية التنويع الاقتصادي .

5- الصناعات الغذائية والدوائية :

تعتبر الصناعات الغذائية والدوائية من بين المشروعات المؤهلة للاستثمارات المحلية والأجنبية ، خاصة مع تسجيل ليبيا لمعدل نمو سكان مرتفع بلغ 3.6% سنوياً خلال الفترة 2000 - 2009 ،

إضافة إلى الإعداد الكبيرة من المقيمين والزوار، ويعد هذا عاملاً مشجعاً على قيام مثل هذه الصناعات مستقبلاً

خامساً: استراتيجية التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي

يتطلب التطبيق الفعال لسياسة التنويع الاقتصادي وجود بعض المتطلبات والشروط لنجاح هذه الإستراتيجية ، وفيما يلي عرض مؤجز لهذه المتطلبات :

1- تكوين قوة العمل الماهرة :

يعاني الاقتصاد الليبي من خللا" واضحا في تركيبة قوة العمل، حيث إن قوة العمل المحلية غير قادرة على منافسة العمالة الأجنبية الماهرة ، لذلك فإن المعالجة تستدعي تطوير أنظمة التعليم والتدريب بما يساهم في تكوين العمالة التي ستساهم في تنفيذ برامج ومشاريع التنويع الاقتصادي ، بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي .

2- سياسة الخصخصة :

لم تعد عملية الخصخصة خياراً أمام الاقتصاد الليبي ، بل أصبحت تمثل ضرورة من أجل تحسن البيئة الاستثمارية ، ورفع كفاءة المؤسسات العامة ، وتعزيز دور القطاع الخاص في النشاطات الاقتصادية ، وبالتالي مزيداً من التنويع في قاعدته الإنتاجية .

3- إيجاد القاعدة الاقتصادية :

تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدراً هاماً في الحصول على التقنية الحديثة المطلوبة لتنمية الصادرات الليبية , فعلى الرغم من أن الاستثمارات الأجنبية لا تزال ضعيفة كما تبين من التحليل السابق ، فإن جذب المزيد من هذه الاستثمارات ينبغي أن يكون جزءاً هاماً في سياسة التنويع الاقتصادي على المديين المتوسط والبعيد .

4- القاعدة العلمية والتكنولوجية :

يعد بناء القاعدة العلمية والتقنية شرطاً مهماً في تطبيق سياسات التنويع الاقتصادي ، علاوة على أنها تشكل مدخلاً لبناء القاعدة الإنتاجية ، وتحسين القدرات التنافسية للدولة خاصة وأن المستقبل الاقتصادي سيعتمد على ميادين المعلوماتية والتقنية الحياتية والمواد الجديدة [14] . وتتطلب هذه

المجالات التقنية إنفاقاً كبيراً على البحث العلمي والتطوير والذي يشهد تدنياً في الاقتصاد الليبي ، حيث لم نتجاوز نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 0.8 % [15] . لذا يجب وضع الاسس الازمة لتبني برامج طويلة المدي لتكييف النظام التعليمي بغية اكتساب المهارت العلمية والتقنية للحاق بالتطورات المتلاحقة في العالم (16) .

5- تنمية الصادرات الليبية :

إن تنمية الصادرات عملية ضرورية للاقتصاد ، تمكنه من زيادة معدلات النمو، واستخدام أفضل للموارد الاقتصادية ، وتحقيق أهدافه في مجال زيادة الطاقة الإنتاجية وتوفير فرص عمل للعمالة المحلية .

إن زيادة الصادرات وتنويعها أمر في غاية الأهمية لعملية التنويع الاقتصادي ، إلا أن هذا الاتجاه مرتبط بتطوير الهياكل الإنتاجية التي تمكن من تحقيق ذلك ، الأمر الذي يستدعى تهيئة الصادرات لما بعد انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) .

ولتحقيق هدف تنمية الصادرات الليبية وتنويعها ، لابد من معالجة العديد من القضايا الهامة المرتبطة بها والتي أهمها ما يلي [17] :

- غياب استراتيجية واضحة المعالم للصادرات الليبية .
- ارتفاع تكلفة الصادرات الليبية، وارتفاع تكلفة الشحن للأسواق العالمية .
- المنافسة الأجنبية للسلع المحلية في الأسواق المحلية .
- نقص الخبرة في مجال التسويق الدولي .

ولمعالجة الأمور السابقة ينبغي وضع استراتيجية واضحة المعالم بشأن التصدير تأخذ في الاعتبار الأمور التالية :

- تفعيل نشاط التصدير من خلال الالتزام بالتصدير كاستثمار استراتيجي طويل الآجل .
- التركيز على أسواق منتقاه بعناية ، وتخفيض تكاليف التسويق وتكاليف الشحن ومن ثم ألأسعار واستخدام الوسائل الترويجية ، والاستفادة من الخبرات الأجنبية في مجال التسويق الدولي .

- معالجة مشكلة نقص المعلومات عن الأسواق الأجنبية ، وذلك بالاشتراك في المجلات والتقارير الدولية ، والاتصال بالقنصليات والسفارات الأجنبية العاملة في ليبيا ، وتنشيط دور الملحقين بالسفارات الليبية بالخارج .

- الاستفادة من تجارب الدول النامية في مجال تنمية الصادرات ، خصوصاً تلك التي تتشابه ظروفها الاقتصادية مع الاقتصاد الليبي .

سادساً: النتائج والتوصيات :

تناولت الورقة عدداً من المحاور ذات العلاقة بعملية التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، وقد خلصت إلى عدد من النتائج والتوصيات وفيما يلي أهمها:

أولاً: النتائـــــــج

1- على الرغم من أهمية سياسة التنويع الاقتصادي ودورها في إيجاد مصادر دخل بديلة للـــنفط ، إلا أن الـــنفط وعائداتـــه ســـيبقيان المحـــرك الرئيســـي لعمليـــة التنميـــة ؛ نظراً للدور الذي يمارسه في الاقتصاد كسلعة استراتيجية ولدور العائدات النفطية في تحقيق مستويات مرتفعة من المعيشة .

2- تتفاوت أهمية الاهتمام بعملية التنويع الاقتصادي من فترة إلى أخرى ، ففي بعض السنوات كان هناك بطء وتراخٍ في متابعة عملية التنويع ، بينما في الفترات التي تراجعت فيها أسعار النفط ومن ثم الإيرادات ، كانت سياسة التنويع من أولويات السياسة الاقتصادية وهدفاً من أهدافها الرئيسية.

3- يمكن أن تكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة أداة مهمة في عملية التنويع الاقتصادي ، بحيث تمثل مصدر دخل يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي ، فنجاح السياسات الجاذبة لهذه الاستثمارات كمصدر دخل مرافق للدخل النفطي بعد نموذجاً جيداً على نجاح سياسة التنويع الاقتصادي .

4- نظراً لأهمية برامج الإصلاح الاقتصادي لعملية تنويع القاعدة الإنتاجية ، كان لابد من استمرار تبني هذه البرامج بغض النظر عن أسعار النفط وعائداته ، حيث هناك حاجة لبرامج

الإصلاح المالي والنقدي وأسعار الصرف والتجارة الخارجية في حالة ارتفاع الأسعار كما هو الحال في حالة انخفاضها .

ثانياً : التوصيات

هناك مجموعة من التوصيات ذات الصلة بعملية التنويع الاقتصادي يمكن ايرادها في الاتي :

1- العمل على زيادة الصادرات الليبية وتنويعها باعتبارها ضرورة حتمية لعملية التنويع الاقتصادي ، ولا يتم ذلك إلا من خلال توافر الهياكل الإنتاجية التي تمكن من تحقيق هذا الهدف ، الأمر الذي يستوجب تهيئة الصادرات لما بعد انضمام ليبيا المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية .

2- التأكيد علي الصناعات البتروكيماوية باعتبارها من اهم الصناعات الحديثة ومن المحاور الاساسية في عملية النمو والتنمية الاقتصادية عموما والصناعية على وجه الخصوص ، لما تتمتع به من قوة جذب امامية وخلفية كبيرة من خلال تشابكها في معظم فروع وقطاعات الاقتصاد .

3- تسريع عملية الخصخصة وتعزيز برامجها ، مما يعني تنشيط دور القطاع الخاص في برامج تنويع القاعدة الاقتصادية .

4- تطوير سوق الأوراق المالية بناءاً على إطار مؤسسي وقانوني واضح يعزز حركة رأس المال والاستثمارات الأجنبية ، وتوجيهها لتنمية القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الليبي .

5- إفساح المجال أما القطاع الخاص ليقوم بدوره في تعبئة الموارد الاقتصادية من أجل الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية ، ولا يتأتي هذا إلا من خلال سياسات اقتصادية واضحة المعالم على المديين المتوسط والبعيد .

6- الاهتمام بالبحث العلمي لخدمة القطاعات الإنتاجية والخدمية ، فقد حرصت العديد من الدول المتقدمة والنامية إلى تحقيق ما تصبو إليه من زيادة معدلات النمو الاقتصادي بإتباع أسلوب البحث العلمي باعتباره الطريق الأضمن لتحقيق هذه الأهداف .

قائمة الهوامش

1- د. جميل طاهر، تقرير بشأن اجتماع خبراء حول التنويع الاقتصادي في الدول العربية، **النفط والتعاون العربي** ، مجلد 28 ، العدد 2001،100 ، ص 102.

2- علي حيدان ، التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط ، **المركزي** ، العدد الخامس ، السنة 27 ، ديسمبر 2003 ، ص 16.

3- د.نوزاد عبدالرحمن الهيتي ، التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون ، **آفاق اقتصادية** ، المجلد 24 ، العدد 94 ، 2003 ، ص 163.

4- يمكن الرجوع في ذلك إلى :

أ- وزارة التخطيط ، **الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973-1975** ، بدون سنة نشر ، ص 40 .

ب- وزارة التخطيط ، **خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976-1980** ، المطبعة العصرية ، طرابلس ، بدون سنة نشر ، ص 20 .

ج- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، **خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981-1985** ، الجزء الأول ، ص 55 .

5- مجلس التخطيط العام ، **الإطار الكلي لخطة التنمية 2001-2005** ، يونيو 2000 ، ص 28 .

6- يمكن الرجوع في ذلك الي :

أ- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، **التقرير الوطني للتنمية البشرية 2002** ، سنة 2002، ص 177 .

ب- بهجت محمد ، التحول في دور الدولة وإعادة اكتشاف الحكومة ، **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية** ، العدد الرابع والعشرين ، السنة الرابعة عشرة ، يونية 2002 ، ص 118.

7- د.نوزاد عبدالرحمن الهيتي ، التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 169.

8- أ.د. عيسى حمد الفارسي ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الليبي : الحجم والاتجاه والمستقبل ، **مؤتمر الاستثمار الأجنبي المباشر: الفرص والمحاذير** ، 27 - 2007/11/28 ، معهد التخطيط ، طرابلس – ليبيا ، ص 155.

9- يمكن الرجوع في ذلك الي :

أ- مجموعة من الاساتذة ، **ليبيا الثورة في 30 عاما التحولات السياسية الاقتصادية والاجتماعية 1969 - 1999** ، الطبعة الثانية ، 1429 ميلادية ، ص 347 .

ب- مجموعة من الاساتذة ، **ليبيا الثورة في 25 عاما التحولات السياسية الاقتصادية والاجتماعية 1969 - 19994** ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة الثانية ، 1994 ، ص 325 .

10- د.عيسى حمد الفارسي ، القطاع السياحي والتنمية الاقتصادية في ليبيا ، **المؤتمر العربي حول السياحة ودورها في التنمية في الوطن العربي** ، جامعة ذمار 15-17 أكتوبر 2002 ، الجمهورية اليمنية .

11- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، **الإستراتيجية والسياسات والمناخ الاقتصادي لخطة التنمية 2006 - 2010** ، فبراير 2005 ، ص17.

12- مجموعة من الاساتذة ، **ليبيا الثورة في 30 عاما التحويلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969- 1999** ، مرجع سبق ذكره ، ص701.

13- صندوق النقد العربي ، **التجارة الخارجية للدول العربية 1990 - 2000** ، العدد 19، 2001، ص191.

14- د. نوزاد عبدالرحمن الهيتي ، مرجع سبق ذكره ، ص171.

15- مجلس التخطيط العام ، **المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية1962-2000** ، ديسمبر 2001.

16- مجلس التخطيط العام ، **الاطار الكلي لخطة التنمية 2001 – 2005** ، مرجع سبق ذكره ، ص 60 .

17- د. عيسى حمد الفارسي، تنمية وتنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي : الشراكة مع القطاع الخاص، **مجلة البحوث الاقتصادية** ، المجلد الخامس عشر، العدد الأول ، يونيو 2004 ، ص49.

قائمة المراجع

1- أ .د.عيسى حمد الفارسي ، الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الاقتصاد الليبي: الحجم والاتجاه والمستقبل ، **مؤتمر الاستثمار الاجنبي المباشر: الفرص والمحاذير** ، معهد التخطيط ، 27 – 28 /11/ 2007 ، طرابلس – ليبيا.

2- الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، **الحسابات القومية 1986-1987** ، ديسمبر 1999.

3- الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، **الحسابات القومية 1971- 1980** ، أبريل 1984.

4- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، **خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981 – 1985** ، الجزء الاول ، بدون سنة نشر.

5- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، **الاستراتيجية والسياسات والمناخ الاقتصادي لخطة التنمية 2006 - 2010** ، فبراير 2005 .

6- الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات ، قطاع الاحصاء والتعداد ، السلسلة الزمنية لإحصاءات التجارة الخارجية خلال السنوات 1954- 2003 .

7- الهيئة العامة للمعلومات ، **الكتاب الاحصائي** ، 2009 .

8- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، **التقرير الوطني للتنمية البشرية 2002** ، سنة 2002 .

9- بهجت محمد ، التحول في دور الدولة وإعادة اكتشاف الحكومة ، **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية** ، العدد الرابع والعشرين ، السنة الرابعة عشرة ، يونية 2002 .

10- د. جميل طاهر، تقرير بشأن إجتماع خبراء حول التنويع الاقتصادي في الدول العربية ، **النفط والتعاون العربي** ، مجلد 28 ، العدد 2001،100.

11- د.عيسى حمد الفارسي ، القطاع السياحي والتنمية الاقتصادية في ليبيا ، **المؤتمر العربي حول السياحة ودورها في التنمية في الوطن العربي** ، جامعة ذمار 15-17 اكتوبر2002 ، الجمهورية اليمنية .

12- د. عيسى حمد الفارسي ، تنمية وتنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي : الشراكة مع القطاع الخاص ، **مجلة البحوث الاقتصادية** ، المجلد الخامس عشر، العدد الأول ، يونيو 2004 .

13- د.نـوزاد عبـدالرحمن الهيتـي ، التنويـع الاقتصـادي فـي دول مجلـس التعـاون ، **آفـاق اقتصادية** ، المجلد 24 ، العدد 94 ، 2003.

14- صندوق النقد العربي ، **التجارة الخارجية للدول العربية 1990 – 2000** ، العدد 19، 2001 .

15- علي حيدان ، التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط ، **المركزي** ، العدد الخامس ، السنة 27 ، ديسمبر2003 .

16- مجموعة من الاساتذة ، **ليبيا الثورة في 25 عاما التحولات الاقتصادية والاجتماعية 1969 - 1999**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، الطبعة الثانية ، 1429 ميلادية.

17- مجموعة من الاساتذة ، **ليبيا الثورة في 30 عاما التحولات السياسية الاقتصادية والاجتماعية 1969 - 1999** ، الطبعة الثانية ، 1429 ميلادية .

18- مصرف ليبيا المركزي ، **النشرة الاقتصادية** ، المجلد 49 ، الربع الرابع ، 2009.

19- مصرف ليبيا المركزي ، **النشرة الاقتصادية** ، المجلد 50 ، الربع الأول ، 2010.

20- مصرف ليبيا المركزي ، **النشرة الاقتصادية** ، المجلد 41 ، الربع الثالث ، 2001.

21- مصرف ليبيا المركزي ، **النشرة الاقتصادية** ، المجلد 49 ، الربع الثالث ، 2009.

22- مصرف ليبيا المركزي ، **التقرير السنوي الواحد والخمسون** ، السنة المالية 2007.

23- مصرف ليبيا المركزي ، **التقرير السنوي الثاني والخمسون** ، السنة المالية 2008.

24- مصرف ليبيا المركزي ، **التقرير السنوي التاسع والاربعون** ، السنة المالية 2005.

25- مجلس التخطيط العام ، **المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962 – 2000** ، ديسمبر 2001 .

26- مجلس التخطيط العام ، **الاطار الكلي لخطة التنمية 2001 - 2005** ، يونيو، 2000.

27- هيئة تشجيع ألاستثمار تقارير لسنوات مختلفة.

28- وزارة التخطيط ، **الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973 – 1975** ، بدون سنة نشر .

29- وزارة التخطيط ، **خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976 - 1980**، المطبعة العصرية ، بدون سنة نشر.

Economic diversity in the Libyan Economy : the Present Situation and the needed Strategy

(*) Dr. Essa Hamad Mohamed El-Farse

Abstract

The policy of economic diversity represents one of the important tools in the process of continuous economic development. It is one of the major challenges that faces the Libyan economy that depends on exporting single depleted commodity which is petrol whose revenues are subjected to fluctuations and saying in the international markets, consequently it cannot be relied on to build the process of continuous development.

(*) Professor of Economics, Faculty of Economics – University of Benghazi , Benghazi – Libya.